

Distr.  
GENERAL

TD/B/COM.2/CLP/36  
30 April 2003

ARABIC  
Original: ENGLISH/FRENCH/SPANISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا

المالية المتصلة بذلك

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني

بقانون وسياسة المنافسة

جنيف، ٢-٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣

### استعراض عملية بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قانون وسياسة المنافسة

#### مذكرة أعدها أمانة الأونكتاد

##### خلاصة

يوفر الأونكتاد برامج لبناء القدرات وللمساعدة التقنية في مجال قانون وسياسة المنافسة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بحسب الطلبات المتلقاة واحتياجات البلدان المعنية والموارد المتاحة. ويشمل ذلك كلاً من المساعدة الوطنية والإقليمية على صياغة قوانين المنافسة والمبادئ التوجيهية لسياسة المنافسة وبناء القدرات في مجال تنفيذ سياسة المنافسة، مع اعتبار المنظور الطويل الأجل طبقاً لـ "مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية" (المجموعة) التي وضعتها الأمم المتحدة و"مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض جميع جوانب المجموعة". كما تلبي الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في هذا الميدان الطلب الوارد في الفقرة ٢٤ من إعلان الدوحة، وهو مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على "تحسين عملية تقييم الآثار المترتبة على توثيق التعاون المتعدد الأطراف" في مجال قانون وسياسة المنافسة من أجل بلوغ أهدافها الإنمائية. وعليه، فإن هذه المذكرة تتضمن تقريراً مرحلياً عن أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد والتي يرد وصفها تحت ثلاثة عناوين فرعية هامة، ألا وهي الأنشطة الوطنية، والأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية، والمشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات. كما تتضمن مختارات من ردود الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على المذكرة التي أعدها الأمين العام للأونكتاد والتمس فيها معلومات عن أنشطة التعاون التقني في ميدان قانون وسياسة المنافسة. وتتضمن هذه المذكرة أيضاً مقتطفات من الردود المتلقاة فيما يتعلق بطلب المساعدة التقنية، وتظهر فيها مجالات أو قضايا محددة من قانون وسياسة المنافسة ترجو الدول أن تحظى بالأولوية.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١ - ٣	أولاً - مقدمة .....
٤	٤ - ١٠	ثانياً - تقرير مرحلي عن أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد
٥	٦	ألف - الأنشطة الوطنية .....
٦	٧ - ٩	باء - الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية .....
٨	١٠	جيم - المشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات .....
٩	١١ - ٦٢	ثالثاً - أنشطة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في مجال بناء القدرات والتعاون التقني.
٩	١١ - ٤٣	ألف - المساعدة المقدمة أو المخطط لها أو المتلقاة .....
٢١	٤٤ - ٦٢	باء - طلبات المساعدة .....

## أولاً - مقدمة

١- دعت الفقرتان ٦ و ٧ من الفرع واو من "مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية" (المجموعة)، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٠ (القرار ٦٣/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ - TD/RBP/CONF.10/Rev.2)، إلى توفير برامج للمساعدة الإقليمية وبرامج استشارية وتدريبية بشأن الممارسات التجارية التقييدية للبلدان النامية خاصة. وتمشياً مع "المجموعة"، فإن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض جميع جوانب "المجموعة"، أحاط علماً مع التقدير، في الفقرة ١٤ من قراره (TD/RBP/CONF.5/16)، بالتبرعات المالية وبالمساهمات الطوعية الأخرى من أجل بناء القدرات والتعاون التقني، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي في ميدان التعاون التقني، بتوفير الخبراء وتسهيلات التدريب والموارد؛ وطلب إلى أمانة الأونكتاد مواصلة أنشطة التعاون التقني، كما طلب توسيع نطاق هذه الأنشطة إذا سمحت الموارد بذلك؛ ودعا الأمين العام للأونكتاد إلى استكشاف إمكانية حشد الموارد المالية والبشرية على أساس منتظم يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر وتناول احتياجات التعاون الخاصة بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك بلغات الأمم المتحدة الرسمية ذات الصلة.

٢- وأحاط فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة علماً مع التقدير، فيما بعد، في الاستنتاجات المتفق عليها في دورته الرابعة ١ (تموز/يوليه ٢٠٠٢) (TD/B/COM.2/42-TD/B/COM.2/CLP/32)، بالتبرعات المالية والمساهمات الأخرى الواردة من الدول الأعضاء، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي في أنشطته المتعلقة ببناء القدرات والتعاون التقني، عن طريق توفير الخبراء أو التسهيلات التدريبية أو الموارد المالية؛ وطلب إلى أمانة الأونكتاد مواصلة أنشطتها المتعلقة ببناء القدرات والتعاون التقني، وكذلك، حيثما أمكن، توسيع نطاق هذه الأنشطة (بما فيها التدريب) في جميع المناطق وفي حدود الموارد المتاحة، على أن تضع في الحسبان المداورات والمشاورات التي دارت في تلك الدورة. وطلب كذلك إلى أمانة الأونكتاد إعداد استعراض حديث لبناء القدرات والمساعدة التقنية، على أن تضع في الاعتبار المعلومات التي تقدمها الدول الأطراف والمنظمات الدولية، وذلك في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، كي تنظر فيه الدورة القادمة لفريق الخبراء الحكومي الدولي.

٣- وعليه، فإن هذه المذكرة تتضمن تقريراً مرحلياً عن أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية التي قامت بها أمانة الأونكتاد في عام ٢٠٠٢، فضلاً عن مقتطفات من ردود الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على مذكرة الأمين العام للأونكتاد التي طلب فيها تقديم معلومات عن أنشطة التعاون التقني في ميدان قانون وسياسة المنافسة (DITC) (1) TDN 915، المؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢). ويعرب الأمين العام للأونكتاد عن امتنانه لتلقيه ردوداً على مذكرته.

## ثانياً- تقرير مرحلي عن أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

٤- يوفر الأونكتاد المساعدة في مجال قانون وسياسة المنافسة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وفقاً لما يرد من طلبات ولحاجات البلدان المعنية وما يتوفر من موارد. وتتلخص الأنواع الرئيسية لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمانة في الآتي:

(أ) تقديم معلومات عن الممارسات المنافسة للمنافسة، ووجود هذه الممارسات وآثارها السلبية المحتملة على الاقتصاد. وقد يشمل ذلك إجراء دراسة للممارسات التجارية التقييدية في اقتصاد بعينه؛

(ب) عقد حلقات دراسية تمهيدية موجهة إلى جمهور واسع يضم المسؤولين الحكوميين والأوساط الأكاديمية ودوائر الأعمال وجمعيات الدفاع عن المستهلكين؛

(ج) مساعدة الدول التي تتولى حالياً وضع تشريعات بشأن المنافسة بتقديم معلومات عن هذه التشريعات في البلدان الأخرى أو إسداء مشورة بشأن وضع تشريعاتها في مجال المنافسة؛

(د) تقديم خدمات استشارية لإنشاء سلطة معنية بالمنافسة. وتشمل هذه الخدمات، عادة، تدريب الموظفين المسؤولين عن مكافحة الفعالية للممارسات المنافسة للمنافسة، وقد تشمل أيضاً عقد حلقات عمل تدريبية و/أو التدريب أثناء العمل مع السلطات المعنية بالمنافسة في البلدان التي تتوافر لها الخبرة في ميدان المنافسة؛

(هـ) تنظيم حلقات دراسية لفائدة الدول التي اعتمدت بالفعل تشريعات في مجال المنافسة والتي لديها خبرة في مكافحة الممارسات المنافسة للمنافسة والتي ترغب في أن تتشاور بعضها مع البعض بشأن قضايا بعينها وتبادل المعلومات؛

(و) تقديم المساعدة إلى الدول التي ترغب في تنقيح تشريعاتها الخاصة بالمنافسة وتلتزم مشورة الخبراء من السلطات المعنية بالمنافسة في الدول الأخرى لكي تعدل قوانينها بأقصى قدر ممكن من الفعالية؛

(ز) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بحيث تتمكن من تحسين عملية تقييم الآثار المترتبة على توثيق التعاون المتعدد الأطراف في مجال المنافسة من أجل تنمية هذه البلدان.

٥- ويرد أدناه وصف لأنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد في عام ٢٠٠٢.

## ألف - الأنشطة الوطنية

٦- قدم الأونكتاد المساعدة في مجال إعداد أو صياغة أو تنقيح السياسات والقوانين الوطنية المتعلقة بالمنافسة إلى كل من فييت نام وليسوتو وبوتسوانا وسوازيلند وماليزيا وموريتانيا والصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكينيا وبوركينا فاسو والسنغال ومدغشقر وموريشيوس وتايلند وباكستان وزمبابوي وأوروغواي. كما نظم جملة من الحلقات الدراسية الوطنية أسهمت في بناء القدرات في مجال المنافسة وحماية المستهلكين وفي تحقيق توافق في الآراء في إطار زيادة التعاون المتعدد الأطراف في ميدان سياسة المنافسة، بما في ذلك العمل الذي أناطه بالأونكتاد إعلان الدوحة الصادر عن منظمة التجارة العالمية، في فقراته ٢٣ إلى ٢٥.

(أ) عقد الأونكتاد بالتعاون مع حكومة موريتانيا حلقة دراسية وطنية في نواكشوط بشأن قانون وسياسة المنافسة في إطار العولمة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢؛

(ب) اشترك الأونكتاد وحكومة بوتسوانا في تنظيم اجتماع للفريق المرجعي المعني بسياسة المنافسة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في غابارون بغية تعزيز العمل على استكمال الخريطة الاقتصادية والمسح التشريعي ووضع قانون المنافسة في بوتسوانا؛

(ج) عقدت حلقة عمل عن مشروع لقانون المنافسة في سوازيلند في مباباني بسوازيلند يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في إطار العمل الخاص بالانتهاء من إعداد مشروع قانون وطني بشأن المنافسة؛

(د) تعاون الأونكتاد مع وزارة التجارة الداخلية وشؤون المستهلكين في ماليزيا على تنظيم حلقة عمل وطنية بشأن قانون وسياسة المنافسة في كوالالمبور في ٧ و ٨ أيار/مايو ٢٠٠٢؛

(هـ) عقد الأونكتاد، بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والمالية في أوروغواي، "حلقة دراسية وطنية عن قانون وسياسة المنافسة" يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في مونتيفيديو لمناقشة قضايا شتى في مجال سياسة المنافسة وحماية المستهلكين؛

(و) تعاون الأونكتاد مع حكومة غابون على عقد حلقة دراسية عن تنفيذ قانون المنافسة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في ليرفيل بغرض تدريب الخبراء الوطنيين الذين يعملون في مجال المنافسة؛

(ز) اشتركت حكومة تايلند والمعهد الدولي للتجارة والتنمية والأونكتاد في تنظيم حلقة دراسية وطنية بشأن قضايا المنافسة وإنفاذ السياسات يومي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في بانكوك للنظر في مختلف القضايا المتصلة بتنفيذ التشريعات التايلندية في مجال المنافسة؛

(ح) نظم الأونكتاد، بالتعاون مع حكومة زمبابوي، "حلقة عمل تدريبية بشأن قانون وسياسة المنافسة" في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في كاريبا؛

(ط) نظم الأونكتاد حلقتين دراسيتين وطنيتين عن المنافسة، بالتعاون مع: (أ) حكومة زامبيا في ليفنغستون يومي ٢ و٣ كانون الأول/ديسمبر لتعزيز قدرة لجنة المنافسة الزامبية في مجال إنفاذ قانون وسياسة المنافسة؛ و(ب) حكومة ليسوتو في ماسيرو في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ لرفع درجة الوعي الحكومي لقضايا المنافسة وحماية المستهلكين.

### باء- الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية

٧- قام الأونكتاد، علاوة على مساعدة الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على وضع تشريعات في مجال المنافسة وتنقيحها، بتنظيم عدد من المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل أسهم في بناء القدرات والتعاون المتعدد الأطراف في مجال المنافسة وحماية المستهلك.

٨- وتمشيا مع ما جاء في إعلان الدوحة الوزاري بشأن قضايا المنافسة، نظم الأونكتاد جولة أولى من أربعة اجتماعات إقليمية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد كان للاجتماعات جداول عمل متشابهة، وكانت تستهدف مساعدة تلك البلدان على "تحسين عملية تقييم الآثار المترتبة على توثيق التعاون المتعدد الأطراف" في مجال المنافسة، كما تنص الفقرة ٢٤ من إعلان الدوحة. وشاركت أمانة منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية المعنية في الاجتماعات الأربعة كلها. فعقد الاجتماع الأول، الذي يحمل عنوان "المؤتمر الإقليمي المعني بقانون وسياسة المنافسة لأمريكا اللاتينية والكاريبي"، في بنما في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٢. وتلته "الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بسياسة المنافسة والمفاوضات المتعددة الأطراف" لفائدة أفريقيا والبلدان العربية التي عقدت بتونس يومي ٢٨ و٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢؛ و"الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بسياسة المنافسة والمفاوضات المتعددة الأطراف" لفائدة آسيا والمحيط الهادئ (هونغ كونغ، الصين، ١٦-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢)؛ و"الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمنافسة لفائدة رابطة الدول المستقلة والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود" التي عقدت في أوديسا (أوكرانيا) يومي ٢٥ و٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٣، يستمر الأونكتاد، في إطار الولاية المنصوص عليها في إعلان الدوحة الوزاري، في تنظيم المزيد من الاجتماعات الإقليمية لفائدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد عقد أول اجتماع من هذه الاجتماعات في كوالالمبور يومي ٢٦ و٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ تحت عنوان "المؤتمر الآسيوي المعني بقضايا المنافسة بعد مؤتمر الدوحة لمنظمة التجارة العالمية"، وتلاه "المؤتمر الآسيوي

المعني بحماية المستهلكين وقانون وسياسة المنافسة" الذي عقد في كوالالمبور يومي ٢٨ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وقد كان هذا المؤتمر موجهاً بالأخص إلى إقامة حوار مع المجتمع المدني.

٩- وعقد عدد من الحلقات الدراسية والمؤتمرات الإقليمية ودون الإقليمية في بلدان أخرى في عام ٢٠٠٢:

(أ) عقد اجتماع لفريق خبراء معني بتحديد الأسس المشتركة لقانون وسياسة المنافسة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في أبو ظبي. وشارك في تنظيمه كل من الأونكتاد، والإسكوا، والدائرة الاستشارية للاستثمار الأجنبي التابعة للبنك الدولي، ومؤسسة فريدريش ناومان، وغرفة التجارة والصناعة في أبو ظبي، والجمعية الإماراتية لحماية المستهلكين؛

(ب) عقدت في إطار مشروع "برنامج التدريب التجاري" حلقة دراسية إقليمية عن تطبيق تشريعات المنافسة في الفترة من ٦ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢ في واغادوغو (بوركينافاسو) لفائدة كبار المسؤولين وخبراء المنافسة من بوركينافاسو وبنن ومالي؛

(ج) نظم الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، بالتعاون مع جامعات الاسكندرية وتونس وياوندي في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في الاسكندرية (مصر)، دورة تدريبية مكثفة لفائدة مفاوضين معنيين باتفاقات الاستثمار الدولي والمنافسة من بلدان نامية فرانكفونية؛

(د) نظم الأونكتاد، بالتعاون مع حكومة الأرجنتين، اجتماعاً إقليمياً لفائدة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعنوان "دور سياسة المنافسة في حماية المستهلكين وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم" في بوينس آيرس (الأرجنتين) في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛

(هـ) نظم الأونكتاد، بالتعاون مع اللجنة الكورية للممارسات التجارية النزيهة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "منتدى سيول للمنافسة ٢٠٠٢" في مدينة سيول (جمهورية كوريا) في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وتلته حلقة عمل دولية عن المنافسة؛

(و) عقد الأونكتاد حلقة دراسية إقليمية بشأن قانون وسياسة المنافسة بالتعاون مع حكومة زامبيا يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في ليفنغستون (زامبيا) بغية إتاحة الفرصة أمام خبراء من البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) لتعميق فهمهم لعملية تطبيق نظام إقليمي في مجال المنافسة ومناقشة قضايا أخرى متعلقة بالمنافسة.

## جيم- المشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات

١٠- شارك موظفو الأونكتاد في عام ٢٠٠٢ في عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمؤتمرات المتعلقة بقضايا قانون وسياسة المنافسة وحماية المستهلكين. وبوجه خاص، قام خبراء مختصون من الأونكتاد بتقديم عروض موضوعية و/أو شاركوا في مناقشات في الاجتماعات التالية:

(أ) اجتماع عن تدشين "منتدى جنوب وشرق أفريقيا بشأن المنافسة" في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ في بريتوريا (جنوب أفريقيا)؛ و(ب) اجتماعان لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: فرقة العمل رقم ٢ المعنية بالمنافسة واللوائح الناطمة لها، وفرقة العمل رقم ٣ المعنية بالتعاون الدولي، واجتماع لجنة قانون وسياسة المنافسة، واجتماع الفريق المشترك المعني بالتجارة والمنافسة، واجتماع المنتدى العالمي للمنافسة، وقد عقدت كل هذه الاجتماعات في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠٠٢ في باريس؛ و(ج) الاجتماع الدولي الرابع لعلماء الاقتصاد بشأن مشاكل العملة والتنمية (هافانا، كوبا، ١١-١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢)؛ و(د) اجتماع الاتحاد الأوروبي بشأن المنافسة وحماية المستهلكين الذي عقد في مدريد في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢؛ و(هـ) مجلس مؤتمر عام ٢٠٠٢ بشأن مكافحة الاحتكار الذي عقد في نيويورك يومي ٧ و٨ آذار/مارس ٢٠٠٢؛ و(و) حلقة دراسية عن قانون وسياسة المنافسة في السياق العالمي عقدتها منظمة التجارة العالمية في كيب تاون (جنوب أفريقيا) يومي ١٧ و١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢؛ و(ز) اجتماع "برنامج التحقيق في التكتلات الاحتكارية" الذي عقد في برايتون في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛ و(ح) حلقة عمل بعنوان "التزامات البحرين الحالية لدى منظمة التجارة العالمية والمفاوضات المستقبلية" عقدت في البحرين في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٢؛ و(ط) الحلقة الدراسية الوطنية الثانية بشأن "دور المنافسة والتنظيم والاستثمار في مجال النمو الاقتصادي" التي عقدت في تشيناي بالهند يومي ٨ و٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢؛ و(ي) "حلقة العمل الوطنية بشأن التجارة وسياسة المنافسة" (بيجين، ٣٠-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢)؛ و(ك) "الحلقة الدراسية الإقليمية العربية لبناء القدرات في مجال المنافسة وقوانين مكافحة الاحتكار" التي عقدت في القاهرة بين ٢٨ و٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢؛ و(ل) "الحلقة الدراسية لمنظمة المستهلكين الدولية وجمعية المستهلكين في المملكة المتحدة بشأن قضايا التجارة والمنافسة" السابقة لاجتماع المكسيك الوزاري (لندن، ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢)؛ و(م) اجتماع "البرنامج التدريبي لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن سياسة المنافسة" الذي عقد في بانكوك في الفترة من ٦ إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢؛ و(ن) منتدى التجارة العالمي ٢٠٠٢ المعقود في برن بسويسرا يومي ١٦ و١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢؛ و(س) اجتماع فريق المشورة والاستعراض التابع لـ "مركز التنظيم والمنافسة" بالمملكة المتحدة الذي عقد في مانشستر في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛ و(ع) المؤتمر السنوي الأول لـ "الشبكة الدولية للمنافسة" (نابولي، ٢٨ و٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)؛ و(ف) "حلقات العمل الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية بشأن سياسة المنافسة في إطار الولاية المعتمدة بمؤتمر الدوحة" التي عقدت في غواتيمالا يومي ١٦ و١٧ أيلول/سبتمبر؛ وفي ليرفيل (غابون) في



الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر؛ وفي موريشيوس في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢؛ و(ص) حلقة دراسية عن التكتلات الاحتكارية عقدت في ريو دي جانيرو من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛ و(ق) "حلقة العمل المعنية بالممارسات التجارية التقييدية وحقوق المستهلكين" التي عقدت في كوالالمبور في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢؛ و(ر) حلقة دراسية عن حماية المستهلكين وسياسة المنافسة عقدت في فينتيين بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

## ثالثاً- أنشطة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في مجال بناء القدرات والتعاون التقني

### ألف- المساعدة المقدمة أو المخطط لها أو المتلقاة

١١- يرد أدناه مقتطفات من الردود على مذكرة الأمين العام (DITC) (1) TDN 915 المؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ التي طلب فيها الأمين العام تقديم معلومات عن أنشطة التعاون التقني في مجال قانون وسياسة المنافسة.

#### بنن

١٢- باستثناء الحلقات الدراسية الإقليمية "برنامج التدريب التجاري ٢٠٠٠، المشروع RAF 99/A09" (بور كينا فاسو، بنن، مالي) التي تناولت "تنفيذ تشريعات المنافسة" والتي انعقدت على التوالي في بورتو - نوفو (بنن) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وفي واغادوغو (بور كينا فاسو) في آذار/مارس ٢٠٠٢، وفي كوتونو (بنن) في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، لم تتلق بنن أي مساعدة أخرى في مجال العمل بسياسة المنافسة.

#### بوتسوانا

١٣- أجريت دراستان عن المسح التشريعي للقوانين التي تطبقها بوتسوانا في مجال سياسة المنافسة ودراسة عن رسم الخريطة الاقتصادية لبوتسوانا. وقد مول هذه الدراسات كل من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعقدت اجتماعات في أثر ذلك لمناقشة النتائج التي خلصت إليها التقارير. وعُين خبير استشاري لوضع سياسة بوتسوانا في مجال المنافسة بفضل المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد. وتم التخطيط لعقد حلقة دراسية في آذار/مارس ٢٠٠٣ يشارك فيها أصحاب المصلحة قبل استكمال وضع سياسة المنافسة وعرضها على البرلمان للموافقة.

## كوبا

١٤ - خلال عام ٢٠٠٢، تلقت كوبا تمويلاً من الأونكتاد كما يلي:

- (أ) اشتراك موظف كوبي واحد في مؤتمر منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن "قوانين وسياسات المنافسة: برنامج ما بعد الدوحة"، المعقود في مدينة بنما في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس؛
- (ب) اشتراك موظف كوبي واحد في دورة الانعقاد الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة، التي انعقدت في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه؛
- (ج) اشتراك موظف كوبي واحد في الاجتماع الإقليمي المعني بـ "دور سياسة المنافسة في حماية المستهلك وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم"، المعقود في بوينس آيرس في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر.

## ألمانيا

١٥ - قدم مكتب التكتلات الاحتكارية الاتحادي (Bundeskartellamt) في عام ٢٠٠١ مساعدة تقنية إلى ليتوانيا وشارك في حلقات دراسية/حلقات عمل دولية في سلوفينيا (حلقة دراسية في ليوبليانا في شباط/فبراير)، ورومانيا (حلقة دراسية في بوخارست في شباط/فبراير)، والنمسا (حلقة دراسية مخصصة لدراسات فردية في فيينا)، وهنغاريا (حلقة عمل في بودابست في آذار/مارس)، وليتوانيا (حلقة دراسية في فيلنيوس في نيسان/أبريل)، وفييت نام (حلقة عمل في هالونغ باي وهانوي)، وماليزيا (حلقة عمل في كوالالمبور في تشرين الأول/أكتوبر)، ولاتفيا (حلقة دراسية لبلدان البلطيق في ريغا في تشرين الأول/أكتوبر).

## هنغاريا

١٦ - المؤسسة الرئيسية التي تتلقى المساعدة التقنية في مجال قانون وسياسة المنافسة هي هيئة المنافسة الهنغارية، واسمها "مكتب المنافسة الاقتصادية" الذي تأسس في عام ١٩٩١. وفيما يلي أهم مصادر المساعدة التقنية المقدمة إلى المكتب:

- (أ) استفاد المكتب في السنوات الأخيرة من المساعدة التقنية التي قدمها الاتحاد الأوروبي في إطار "برنامج العمل من أجل التحول الاقتصادي في بولندا وهنغاريا". وقد شملت هذه المساعدة حلقات تدريب خبراء بشأن قضايا قانون وسياسة المنافسة نُظمت في إطار مشاريع للمساعدة التقنية استُهلكت في ١٩٩٣/١٩٩٤ و ٢٠٠٠، ومشروع "التوأمة" (twinning light project) منذ عام ٢٠٠٢. كما شملت زيارات دراسية وانتدابات ("دورات تدريب") في

"المديرية العامة للمنافسة" التابعة للمفوضية الأوروبية، ومساهمة مالية من المفوضية في تطوير (تحديث وتوسيع) نظام تكنولوجيا المعلومات في "مكتب المنافسة الاقتصادية" ومكتبته؛

(ب) تلقى "مكتب المنافسة الاقتصادية" في مطلع التسعينات مساعدة تقنية من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومن الولايات المتحدة. وشارك أعضاء المكتب في الحلقات الدراسية التي نظمتها منظمة التعاون والتنمية واستضافها معهد فيينا المشترك وفيها أحاطوا علماً بالمفاهيم الأساسية لسياسة المنافسة. ونقل خبراء من وزارة العدل في الولايات المتحدة ولجنة التجارة الاتحادية، خلال زيارتهم التي دامت أسابيع عدة، خبرة الولايات المتحدة في مجال تنفيذ نهج مكافحة الاحتكار وسياسة المنافسة إلى موظفي "مكتب المنافسة الاقتصادية" وإلى أعضاء من الهيئة القضائية الهنغارية. كما استفاد المسؤولون في المكتب من الخبرة والنهج المشار إليها خلال إقامتهم القصيرة أو الطويلة، عندما استضافتهم المؤسسات الأمريكية المذكورتان آنفاً. ومنذ عام ١٩٩١ فصاعداً، تجددت المساعدة التقنية التي قدمتها الولايات المتحدة في شكل حلقات دراسية دولية عن مكافحة الاحتكار عقدت في بودابست لفائدة خبراء من بلدان أوروبا الوسطى؛

(ج) شملت المساعدة التقنية التي قدمتها ألمانيا إلى هنغاريا، بوجه خاص، تنظيم حلقات دراسية في بودابست في أواسط التسعينات ونقاشات موائد مستديرة منتظمة عقدت خلال الفترة نفسها. وشارك في هذه الحلقات والنقاشات خبراء من مكتب التكتلات الاحتكارية الاتحادي وغيره من المؤسسات الألمانية وقامت على تنظيمها "مؤسسة التعاون القانوني الدولي".

## اليابان

١٧- تولت اللجنة اليابانية للممارسات التجارية التهيئة آخذة في الحسبان تزايد طلبات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لإدخال قانون المنافسة أو لاستعراض سياسة المنافسة، تقديم مجموعة واسعة النطاق من برامج المساعدة التقنية شملت دورات تدريبية طويلة الأجل (تدوم نحو شهر) وحلقات دراسية قصيرة الأجل (تستغرق من ثلاثة إلى خمسة أيام) وإيفاد خبراء في سياسة المنافسة. وتستقبل برامج المساعدة التقنية التي تقدمها اللجنة اليابانية خبراء في مجال المنافسة من البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما البلدان الآسيوية النامية.

### (أ) الدورات التدريبية الطويلة الأجل

تقدم اللجنة اليابانية للممارسات التجارية التهيئة، بالتعاون مع وكالة التعاون الدولي اليابانية، منذ عام ١٩٩٤، دورات تدريبية جماعية عن مكافحة الاحتكار وقانون وسياسة المنافسة بدعم من الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية. وتركز دورة تدريبية تدوم شهراً على مجموعة كبيرة من المواضيع والقضايا، بعضها نظري

والآخر تطبيقي، وهي تعكس احتياجات المشاركين من شتى البلدان وترمي إلى الإسهام في الإنفاذ الفعال لقانون المنافسة وإلى تشجيع ثقافة المنافسة في تلك البلدان. وخلال تسع سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٤، حضر الدورات ٨٨ مشاركاً من ٣٤ بلداً. وستواصل اللجنة اليابانية تنظيم هذه الدورة التدريبية سنوياً وتوفير المساعدة التقنية إلى المشاركين من مجموعة كبيرة من البلدان. كما تنظم اللجنة منذ عام ١٩٩٨ دورة تدريبية قطرية التركيز مدتها شهر واحد لفائدة الصين ترمي إلى الإسهام في وضع قانون جديد شامل بشأن المنافسة في ذلك البلد. ومن المفترض أن يحضر هذا البرنامج ١٠ مشاركون كل عام. وفي وقت سابق، نظمت اللجنة أيضاً دورة تدريبية قطرية التركيز لفائدة تايلند والاتحاد الروسي.

(ب) حلقات دراسية قصيرة الأجل - برنامج منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ

(أ) برنامج "الشراكة من أجل التقدم". نظمت اللجنة اليابانية للممارسات التجارية التريهة اعتباراً من السنة المالية ١٩٩٦ إلى السنة المالية ٢٠٠٠، بالتعاون مع هيئة المنافسة التايلندية، برنامجاً تدريبياً في إطار برنامج "الشراكة من أجل التقدم" الذي يرمي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وشارك في هذا البرنامج طوال فترة السنوات الخمس نحو ١٩٠ خبيراً في مجال المنافسة من البلدان ذات الاقتصادات النامية ونحو ٧٠ خبيراً من البلدان المتقدمة. وركز البرنامج على تبادل الآراء والخبرات، مثلاً بشأن حالات أفضل الممارسات ومشاكل النهوض بسياسة المنافسة في آحاد البلدان الأعضاء، وتكامل بالنجاح وأسهم في بناء القدرات في البلدان ذات الاقتصادات النامية أيضاً في البلدان المتقدمة.

(ب) البرنامج التدريبي لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن سياسة المنافسة. اقترحت اليابان، بالتعاون مع تايلند وفيت نام وماليزيا، تنظيم سلسلة جديدة من البرامج التدريبية بغية تعزيز بناء القدرات من خلال تبادل الآراء والخبرات، وذلك بعد تكلل "برنامج الشراكة من أجل التقدم" بالنجاح، آخذة في الاعتبار ما أعربت عنه البلدان الأعضاء في المنتدى من رغبة في مواصلة البرنامج. وكان البرنامج يرمي إلى تنفيذ "مبادئ منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لتعزيز المنافسة والإصلاح التنظيمي"، وهو يركز أساساً على سياسة المنافسة. وعقدت اللجنة اليابانية للممارسات التجارية التريهة، بالتعاون مع هيئة المنافسة التايلندية، أول حلقة دراسية في آب/أغسطس ٢٠٠٢ في بانكوك. وحضر الحلقة الدراسية نحو ٥٠ مشاركاً من ١٧ بلداً ومنظمات دولية وأوساط أكاديمية. وقد خطط لعقد الحلقة الدراسية الثانية في هانوي، بفيت نام، في آذار/مارس ٢٠٠٣، والثالثة في ماليزيا في صيف/خريف عام ٢٠٠٣.

(ج) إيفاد خبراء في سياسة المنافسة. أوفدت اللجنة اليابانية للممارسات التجارية التريهة أيضاً خبراء في سياسة المنافسة إلى عدد من البلدان، منها تايلند وماليزيا وفيت نام وإندونيسيا وليتوانيا والاتحاد الروسي.

## لا تفي ا

١٨- نفذ "برنامج العمل من أجل التحول الاقتصادي في بولندا وهنغاريا" مشروعاً للمساعدة التقنية الدولية في عام ١٩٩٨ للارتقاء بمستوى الدراية المهنية لموظفي مجلس المنافسة. وقد استفاد المجلس في عام ١٩٩٩ من برنامج المساعدة التقنية اليابانية. وعقد أحد المستشارين مشاورات مع موظفي المجلس ونظم حلقات دراسية لتبادل الخبرات ووزعت منشورات مناسبة. وعقدت حلقة دراسية برعاية مشروع "برنامج العمل من أجل التحول الاقتصادي في بولندا وهنغاريا" بعنوان "تطبيق سياسة المنافسة وإنفاذها" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وجرى تبادل الخبرات أيضاً مع خبراء سويديين.

١٩- وشارك خبراء مجلس المنافسة في حلقات دراسية عدة نظمت في إطار "برنامج العمل من أجل التحول الاقتصادي في بولندا وهنغاريا" ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وغيرهما من برامج المساعدة التقنية. وبدأ تنفيذ "البرنامج الإقليمي لمنطقة البلطيق" الذي ترعاه منظمة التعاون والتنمية منذ عام ١٩٩٩ في شكل حلقات عمل سنوية بشأن سياسة المنافسة الإقليمية. وعقدت آخر حلقة عمل عن سياسة المنافسة في منطقة بحر البلطيق في ريغا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٢٠- ومن المتوقع أن يبدأ العمل بمشروع التوأمة (Twinning light project)، في إطار "برنامج العمل من أجل التحول الاقتصادي في بولندا وهنغاريا"، الذي يحمل عنوان "تعزيز مجلس المنافسة"، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وسينفذ المشروع خلال ستة أشهر بهدف تعزيز القدرات الإدارية لمجلس المنافسة وتحسين فعالية أنشطته في مجال الإنفاذ.

## ليتوانيا

٢١- قدمت مساعدة تقنية كبيرة في إطار برامج ومشاريع خاصة مولها "برنامج العمل من أجل التحول الاقتصادي في بولندا وهنغاريا". ونفذ مشروع برنامج العمل هذا المعنون "تعزيز إنفاذ سياسة المنافسة" في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ بالتعاون مع ليتوانيا وألمانيا والسويد بصفتها شركاء. وكان الهدف منه تدعيم القدرات الإدارية لمجلس المنافسة في مجال تطبيق وإنفاذ تشريعات المنافسة والتشريعات المتصلة بالمعونة الحكومية بغية تنفيذ برنامج موسع لتدريب الموظفين والتوعية بسياسة المنافسة.

٢٢- واستهل البرنامج الإقليمي لمنطقة البلطيق الذي ترعاه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٨، وهو موجه أساساً إلى مساعدة الهيئات البلطيقية المعنية بالمنافسة على تنفيذ أنشطة إنفاذ القوانين والدعوة. وقد قدّم البرنامج إلى كل هيئة من تلك الهيئات تقييماً خطياً لنخبة من القضايا وعقد حلقات دراسية سنوية وتناولت مواضيع ورد ذكرها في عمليات التقييم.

٢٣- وقدمت المديرية العامة للمفوضية الأوروبية ومكتب تبادل المعلومات في مجال المساعدة التقنية مساعدة تقنية كبيرة، تمثلت أساساً في حلقات عمل ودورات تدريبية ومؤتمرات. كما شارك ممثلون لمجلس المنافسة في مؤتمرات وحلقات دراسية دولية عدة نظمتها منظمات دولية ووكالات وطنية شتى معنية بالمنافسة.

#### جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

٢٤- تلقت سلطة مكافحة الاحتكار المساعدة في الشكل التالي:

(أ) حلقات دراسية عقدت في الخارج دامت في المتوسط من أربعة إلى خمسة أيام. وعالجت هذه الحلقات قضايا متعددة تتعلق بمكافحة الاحتكار. وتولى تنظيمها مانحون مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الحلقات الدراسية التي عقدت في بوخارست وبلغراد وصوفيا وفيينا)، ولجنة التجارة الاتحادية بالولايات المتحدة ووزارة العدل (بودابست)، ووزارة التجارة والصناعة بالمملكة المتحدة ومكتب الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة (لندن)؛

(ب) حلقات دراسية محلية نظمتها سلطة مكافحة الاحتكار ورعتها كل من الوكالة الألمانية للمساعدة التقنية والمؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي وبعثة "برنامج العمل من أجل التحول الاقتصادي في بولندا وهنغاريا" في مقدونيا (ستروغا، أوهريد) بهدف توعية الجمهور بسياسة المنافسة. ونُظمت جولات دراسية إلى مكتب التكتلات الاحتكارية الاتحادية في بون، ومكتب المنافسة النرويجي في أوسلو، ومكتب المنافسة الإيطالي في روما، ومكتب المنافسة الهولندي في لاهاي. كما تلقت سلطة مكافحة الاحتكار مساعدة تقنية من الوكالة الألمانية للمساعدة التقنية في شكل إيفاد خبير في قانون المنافسة للعمل لدى السلطة بصفة مستشار. كما مولت الوكالة حلقات دراسية وحلقات عمل محلية نظمتها السلطة وغطت تكاليف حضور الحلقات الدراسية والجولات الدراسية في الخارج. وعلى العموم، فقد تلقت السلطة قدراً أكبر من المساعدة المتعلقة بالأنشطة الدولية والإقليمية مقارنة بالأنشطة القطرية (ذلك أن ٩٥ في المائة من الحلقات الدراسية عقدت في الخارج). وتتلخص الميزة الأساسية للأنشطة القطرية في أنها ترتبط عموماً باحتياجات المستفيدين. أما الأنشطة الدولية فتسهم في عمليات الربط الشبكي، التي طورتها السلطة إن قليلاً أو كثيراً. كما أن الأنشطة القطرية التوجه أفضل في مجال تحسين أعمال إنفاذ القوانين.

#### ملاوي

٢٥- قدم الأونكتاد المساعدة في المجالات التالية:

(أ) الجهود التي يبذلها البلد في سبيل وضع سياسة المنافسة وصوغ قانون المنافسة عن طريق تقديم المساعدة التقنية (أي توفير خبير في مجال المنافسة للمساعدة في صوغ قانون المنافسة)؛

(ب) تنظيم برامج تدريبية؛

(ج) دعوة البلد إلى المشاركة في مختلف المنتديات في شتى الأماكن في العالم وتمويل هذه المشاركة؛

(د) إتاحة الفرصة أمام البلد ليتفاعل مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ويتبادل الخبرات معها في ميدان سياسة وقانون المنافسة؛

(هـ) توفير الخبراء لحلقات العمل بصفة مختصين؛

وقد تم تلقي المساعدة من مصادر أخرى على النحو التالي:

(أ) وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموارد المالية لسداد تكاليف الخدمات التي قدمها خبير المنافسة لصوغ قانون المنافسة؛

(ب) استفاد البلد من دراسة خبرات البلدان المجاورة التي تجاوزت المراحل الأولى من تطبيق سياسة وقانون المنافسة، وهي جنوب أفريقيا وزمبابوي وزامبيا وكينيا؛

(ج) كانت لجنة المنافسة بجنوب أفريقيا ضمن الفريق الذي أعد وثيقة عن المنافسة على الصعيد الوطني بعنوان "خطوات صوب سياسة المنافسة في ملاوي: تحليل للأوضاع القائمة" بالتعاون مع خبير في المنافسة من الأونكتاد؛

(د) إن لجنة المنافسة لجنوب أفريقيا وشرقها، التي أنشئت مؤخراً، هي بمثابة منتدى لبناء القدرات، ذلك أن الدول الأعضاء أعربت عن رغبتها في فتح أبوابها في وجه المسؤولين الملاويين لتمكينهم من اكتساب خبرة عملية في مجال إنشاء وتشغيل سلطات مختصة بالمنافسة؛

(هـ) دعت كل من اللجنة الكينية للتكتلات الاحتكارية والأسعار جنباً إلى جنب مع الأونكتاد، مشاركين من ملاوي إلى عدد من حلقات العمل وتولّي رعايتهم؛

(و) أشركت لجنة المنافسة لجنوب أفريقيا ملاوي في محافل متعددة (بما فيها التدريب)، على نحو ما ورد في (هـ) أعلاه؛

(ز) كما تتيح السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) الفرصة لمشاركة مندوبين من ملاوي في برامجها التدريبية وغيرها من المحافل، وتحت على ذلك.

## موريشيوس

٢٦ - شارك بعض المسؤولين بوزارة التجارة والصناعة في حلقات عمل خاصة ببناء القدرات في مجال قانون وسياسة المنافسة عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالتعاون مع لجنة المنافسة لجنوب أفريقيا. واستفاد مسؤولون حكوميون آخرون من "الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بالتجارة وسياسة المنافسة والتنمية الاقتصادية ونظام التجارة المتعدد الأطراف" التي نظمتها منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع الأونكتاد لغرض بناء القدرات.

## موزامبيق

٢٧ - أنشئ منتدى لأفريقيا الجنوبية والشرقية تحت رعاية لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا لمناقشة وإنشاء آلية للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف فيما بين أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وكينيا. وكان من المفترض أن يبدأ العمل بهذا المنتدى في تموز/يوليه ٢٠٠٢ في هراري، ولكنه ألغي لاحقاً.

## ناميبيا

٢٨ - تلقت ناميبيا، على صعيد متعدد الأطراف، مساعدة تقنية من برنامج تنمية التجارة والاستثمار الذي يموله الاتحاد الأوروبي، مما سمح لوزارة التجارة والصناعة بصياغة مشروع قانون حديث للمنافسة. وأدخلت تحسينات على مشروع القانون بعد ذلك بما يتمشى وقانون الأونكتاد النموذجي بشأن المنافسة، وعرض على البرلمان حيث تجري مناقشته الآن قبل إصداره.

## الفلبين

٢٩ - يرد أدناه وصف للمساعدة التي تلقتها الفلبين.

(أ) عقد المعهد الإنمائي الكوري حلقة دراسية لمدة يومين بشأن سياسة المنافسة في مانيلا في ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

(ب) اشترك مسؤول من وكالة فلبينية ذات صلة في حلقة عمل إقليمية بشأن قانون حماية المستهلكين وللتنافس نظمها الجامعة الأسترالية الوطنية تحت رعاية الوكالة الأسترالية للمساعدة والتنمية الدولية

(ج) طلب إلى الوكالة الأسترالية للمساعدة والتنمية الدولية، من خلال مرفق الفلبين - أستراليا المعني بتنظيم دورات تدريبية قصيرة الأجل، تقديم اقتراح لمشروع بشأن "آليات تنفيذ سياسة شاملة للمنافسة في



الفلبين". واقترح المرفق بدلاً من ذلك عقد حلقة عمل بشأن التخطيط الاستراتيجي وتنمية الموارد البشرية قبل النظر في الاقتراح المتعلق بوضع سياسة للمنافسة.

(د) تولت الوكالة الأسترالية للمساعدة والتنمية الدولية رعاية مشروع قانون بشأن حماية المستهلكين وبشأن المنافسة فيما بين المسؤولين من الفلبين والصين وفييت نام. واستهدف هذا المشروع تقاسم وتطوير المعارف والمهارات فيما يتعلق بوضع سياسة لحماية المستهلكين وللمنافسة فيما بين البلدان المشاركة.

### الاتحاد الروسي

٣٠- تتلقى وزارة الاتحاد الروسي المعنية بسياسة مكافحة الاحتكار ودعم تنظيم المشاريع (الوزارة الروسية) المساعدة التقنية على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي وتقدم خبرتها أيضاً لكي تأخذها المؤسسات الدولية والشركاء الأجانب بعين الاعتبار. وعلى المستوى الثنائي، تقدر الوزارة الروسية تمام التقدير ما تتلقاه من تعاون ومساعدة تقنية من جمهورية كوريا، وإيطاليا، وفرنسا، وألمانيا، وفنلندا، فضلاً عن اجتماعات الخبراء المنتظمة والمشاورات التي يتم تنظيمها مع سلطات المنافسة في بلدان أوروبا الشرقية، وفنلندا، وجمهورية كوريا وبلدان أخرى. وفي معظم الحالات، يتم تقديم التعاون الثنائي على أساس اتفاقات بين الدول أو برامج ثنائية للتعاون في ميدان المنافسة.

٣١- وعلى المستوى المتعدد الأطراف، ينظم التعاون بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (منظمة التعاون والتنمية) والوزارة الروسية على أساس خطة التعاون السنوية التي يتم وضعها بين المنظمة والاتحاد الروسي. وتشمل مساعدة منظمة التعاون والتنمية إسداء المشورة القانونية بشأن وضع التشريع الأساسي لمكافحة الاحتكار وتحديثه، وتنظيم حلقات دراسية لموظفي سلطات مكافحة الاحتكار والقضاة المعنيين بإنفاذ قوانين المنافسة، وإجراء مشاورات بشأن منهجية سياسة المنافسة وعقد اجتماعات لرفع القيود عن الاحتكارات الطبيعية. وكان من شأن التوصيات في ميدان المنافسة التي تم إعدادها في السنوات الأخيرة في إطار منظمة التعاون والتنمية أن أتاحت للوزارة الروسية مبادئ توجيهية ممتازة لتحسين العمل التشريعي والمنهجي. وتتيح المشاركة في "المنتدى العالمي للمنافسة" فرصة جيدة لإشراك الوزارة الروسية في الحوار الدولي المكثف، في حين تتسم الخبرة التي تتيحها منظمة التعاون والتنمية بشأن التعديلات الواجب إدخالها على تشريع المنافسة والتوصيات لوضعه موضع التنفيذ بفائدة بالغة. وتم تنظيم عدد من الأحداث من جانب منظمة التعاون والتنمية وهيئة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية؛ وبوجه خاص، فقد عقدت منظمة التعاون والتنمية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية عدة حلقات دراسية في مناطق مختلفة من الاتحاد الروسي.

٣٢- ويسهم الأونكتاد إسهاماً كبيراً في عملية وضع تشريع وسياسة للمنافسة في روسيا. وتشترك الوزارة الروسية بانتظام في مؤتمرات الاستعراض التي تعقدها الأمم المتحدة وفي اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي

المعني بقانون وسياسة المنافسة. ومما يضاعف من فائدة هذه الأحداث تبادل الآراء فيما بين الخبراء من البلدان المختلفة وحسن نوعية الوثائق التي توزع في هذه الاجتماعات. ويسهم الأونكتاد أيضاً بنشاط في تعزيز التعاون الإقليمي بين سلطات المنافسة في رابطة الدول المستقلة ويقدم المساعدة بانتظام إلى مجلس مكافحة الاحتكار التابع لرابطة الدول المستقلة.

٣٣- ويقوم التعاون مع المفوضية الأوروبية على أساس اتفاق الشراكة والتعاون. وفي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، نفذ برنامج مهم للمساعدة التقنية في إطار برنامج المساعدة التقنية لرابطة الدول المستقلة لصالح الوزارة الروسية أسهم إسهاماً كبيراً في تشجيع المنافسة في الاتحاد الروسي بوضع قانون وسياسة فعالين في مجال المنافسة. وفي عام ٢٠٠٢، بدأ تنفيذ مشروع جديد في إطار برنامج المساعدة التقنية لرابطة الدول المستقلة عنوانه "سياسة مكافحة الاحتكار، والمعونة الحكومية". وينص هذا البرنامج على إسداء المشورة القانونية، وتدريب الموظفين لدى المفوضية الأوروبية وسلطات المنافسة الأوروبية، وإجراء مشاورات بشأن قضايا رئيسية تتعلق بإنفاذ مكافحة الاحتكار، وما إلى ذلك. وفي عام ٢٠٠٢ أيضاً، واصل الخبراء الروس والأوروبيون المشاورات في بروكسل وموسكو.

٣٤- والاتحاد الروسي عضو في الشبكة الدولية للمنافسة التي تستهدف تعزيز إنفاذ مكافحة الاحتكار بمزيد من الكفاءة والفعالية على صعيد العالم وذلك بتعزيز التقارب والتعاون. والأنشطة التي يتم الاضطلاع بها في إطار هذه المنظمة تسمح للوزارة الروسية بالاشتراك في تنسيق تشريع المنافسة وتسوية المنازعات على الصعيد الدولي.

٣٥- وبعد مرور عشر سنوات على تنفيذ سياسة المنافسة في الاتحاد الروسي، تراكمت لدى الوزارة الروسية خبرة بهذا المجال وتسنى لخبرائها إطلاع البلدان النامية على هذه الخبرة. فعلى سبيل المثال، دعا الأونكتاد والمؤسسة الألمانية للتنمية الدولية في عام ٢٠٠٠ أخصائيين من الوزارة الروسية للتوجه إلى فييت نام لعرض خبرتهم في الحلقة الدراسية التي عقدت بشأن قضايا المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، تسنى إشراك الخبراء الروس بنشاط أكبر كأعضاء أفرقة وكموجهين في الأحداث الدولية المختلفة. فقد تم مثلاً إشراكهم في السنوات الأخيرة كأعضاء أفرقة في المؤتمرات التي عقدتها منظمة التعاون والتنمية ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن المشاكل العامة في مجال المنافسة وقضايا الإصلاح التنظيمي.

## تونس

٣٦- يقيم مجلس المنافسة التونسي علاقات تعاون مع المجلس الفرنسي والمديرية العامة للمنافسة والاستهلاك ومكافحة الغش في فرنسا. ومنذ عام ١٩٩٧، يضع الطرفان كل سنة برنامجاً للتعاون. وعليه، قامت كوادر من المجلس بعدة زيارات إلى فرنسا للمشاركة بوجه خاص في حلقات عمل عن المنافسة وللاطلاع على أساليب العمل

المتعلقة بإجراء التحقيقات وإعداد الملفات. ومن جهة أخرى، قامت كوادر فرنسية على مستوى عال بزيارات إلى تونس وأسهمت في إنجاح اجتماعات المائدة المستديرة والأعمال ذات الصلة بالمنافسة.

٣٧- وفي إطار برنامج تنمية القانون التجاري المعروف باسم "برنامج تنمية القانون التجاري" وهو مبادرة اتخذتها حكومة الولايات المتحدة لدعم الإصلاحات الاقتصادية، قامت كوادر أمريكية على مستوى عال من لجنة التجارة الاتحادية بزيارات إلى تونس وأسهمت في تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة وحلقات دراسية ذات صلة بالمنافسة. كما قام اثنان من كوادر مجلس المنافسة التونسي بزيارة للجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة ولشعبة مكافحة الاحتكار الملحق بوزارة العدل للاطلاع على الخبرة الأمريكية في ميدان التركيز الاحتكاري.

### منظمة التجارة العالمية

٣٨- تنص الفقرة ٢٤ من إعلان الدوحة الوزاري على أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية "تعترف باحتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً لتعزيز دعم المساعدة التقنية وبناء القدرات [في مجال سياسة التجارة والمنافسة]، بما في ذلك تحليل السياسات العامة وتطويرها كيما يتسنى لها أن تقيم على نحو أفضل الآثار المترتبة على زيادة توثيق التعاون المتعدد الأطراف بالنسبة لسياساتها وأهدافها الإنمائية والتنمية البشرية والمؤسسية. وتحقيقاً لذلك، صرحت بأنها ستعمل، بالتعاون مع منظمات حكومية دولية أخرى ذات صلة، بما فيها الأونكتاد، ومن خلال قنوات إقليمية وثنائية ملائمة، لتوفير مساعدة معززة وكافية من الموارد للاستجابة لهذه الاحتياجات". وفي عام ٢٠٠٢، تم تنظيم مجموعة من الأنشطة من جانب أمانة منظمة التجارة العالمية استجابة لهذه الولاية، بما في ذلك تنظيم عدة حلقات عمل إقليمية ووطنية علاوة على ندوة في جنيف والمشاركة في عدد من حلقات العمل التي نظمتها منظمات حكومية دولية أخرى، لا سيما الأونكتاد.

٣٩- وزيادة في التحديد، فقد نظمت أمانة منظمة التجارة العالمية حلقات العمل الإقليمية التالية في عام ٢٠٠٢: (أ) حلقة عمل إقليمية لبلدان أمريكا الوسطى نظمت بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وحكومة غواتيمالا في مدينة غواتيمالا؛ و(ب) حلقة عمل إقليمية للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية نظمت بالتعاون مع حكومة غابون في ليبرفيل؛ و(ج) حلقة عمل إقليمية للبلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية نظمت بالتعاون مع حكومة موريشيوس في بورت لويس. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت حلقات عمل وطنية للصين وليسوتو. واستجابة للولاية الواردة في الفقرة ٢٤ من إعلان الدوحة الوزاري بشأن المساعدة التقنية، ركزت حلقات العمل الإقليمية والوطنية على السواء على عنصرين هما: ١٠ العلاقة بين سياسة المنافسة والتنمية الاقتصادية؛ و٢٠ دور التعاون الدولي في تنفيذ سياسة المنافسة والعوامل المؤيدة والمعارضة لاحتمال وضع إطار متعدد الأطراف لهذه السياسة.

٤٠ - وخلال العام نفسه، نظمت الأمانة أيضاً ندوة بشأن سياسة التجارة والمنافسة للمندوبين المتمركزين في جنيف وفي العواصم ممن كانوا سيحضرون الاجتماع الذي كان الفريق العامل المعني بالتفاعل بين سياسة التجارة والمنافسة والتابع لمنظمة التجارة العالمية سيعقده في جنيف في نيسان/أبريل. وقد نظم برنامج الندوة حول برنامج عمل الفريق العامل التابع لمنظمة التجارة العالمية كما ورد في الفقرة ٢٥ من إعلان الدوحة الوزاري، وشمل عروضاً قدمها أكاديميون بارزون وخبراء آخرون من البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٤١ - وبالإضافة إلى الأنشطة الوارد ذكرها أعلاه التي نظمتها أمانة منظمة التجارة العالمية ذاتها، شارك ممثلون عن الأمانة في عدد من حلقات العمل والحلقات الدراسية الإقليمية التي نظمها الأونكتاد خلال العام، بما في ذلك اللقاءات التي عقدت في أبو ظبي (لبلدان المنطقة العربية)؛ وفي مدينة بنما (لبلدان أمريكا اللاتينية)؛ وفي تونس (لبلدان الأفريقية)؛ وفي هونغ كونغ، الصين (لبلدان الآسيوية)؛ وفي أوديسا (لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية ومنطقة البحر الأسود)؛ وفي ليفينغستون (لبلدان الجنوب الأفريقي). وعلاوة على ذلك، شاركت الأمانة في منتدى وحلقة عمل دوليين نظمتها جمهورية كوريا بالتعاون مع الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتم التركيز فيهما بشكل خاص على دور سياسة المنافسة في التنمية الاقتصادية وعلى القضايا ذات الصلة بالتعاون الدولي في هذا المجال، بما في ذلك على المستوى المتعدد الأطراف.

٤٢ - وكان التعاون مع الأونكتاد سمة مميزة من سمات برنامج المساعدة التقنية للأمانة بشأن سياسة التجارة والمنافسة طوال العام. وبوجه خاص، أسهم الأونكتاد بإيفاد متحدثين لحضور جميع حلقات العمل الإقليمية والوطنية المذكورة أعلاه التي نظمتها الأمانة ورأس إحدى جلسات ندوة جنيف. وعلى أساس التبادل، أسهمت الأمانة بإيفاد متحدثين لحضور حلقات العمل المختلفة التي نظمها الأونكتاد بشأن ولاية ما بعد مؤتمر الدوحة. وتقدر الأمانة تعاون الأونكتاد في هذا الصدد.

٤٣ - وفي عام ٢٠٠٣، ستواصل أمانة منظمة التجارة العالمية برنامج أنشطتها استجابة للولاية الواردة في الفقرة ٢٤ من إعلان الدوحة الوزاري المشار إليها أعلاه. وفي مجرى العام، سيتم تنظيم حلقات عمل إقليمية أخرى لبلدان منطقة آسيا - المحيط الهادئ، ومنطقة الكاريبي، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وأوروبا الوسطى والشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو خطط الأمانة إلى عقد ندوة أخرى في جنيف، وربما إلى عقد حلقات عمل وطنية والمشاركة في عدد من الأنشطة التي سينظمها الأونكتاد ومنظمات حكومية دولية أخرى ومانحون ثنائيون.

## باء- طلبات المساعدة

٤٤- تردد أدناه مقتطفات من الردود التي تلقتها أمانة الأونكتاد والتي لها صلة بطلبات المساعدة التقنية. وقد ظهرت فيها المجالات أو القضايا المحددة المتعلقة بقانون وسياسة المنافسة، التي تود الدول المعنية الاهتمام بها على سبيل الأولوية.

### الجزائر

٤٥- مع بدء تنفيذ قانون المنافسة، كان الأمل يراود الجزائر في أن يقوم شركاؤها بتنفيذ برنامج كبير للمساعدة التقنية سواء على مستوى ثنائي أو متعدد الأطراف لتعزيز قدراتها على مراقبة الممارسات التجارية التقييدية. على أنه لم يتسن حتى الآن تنفيذ أي برنامج على نطاق واسع. فبرنامج المساعدة التقنية الذي تم إعداده ومناقشته مع الاتحاد الأوروبي لم يشهد منذ عام ١٩٩٧ أية بوادر تنفيذية حتى الآن.

وفيما يلي المجالات التي يعتبر أن المساعدة التقنية لازمة فيها على سبيل الأولوية:

(أ) التعاون بين السلطات المعنية بالمنافسة لتبادل المعلومات؛

(ب) إنشاء أجهزة لمراقبة الأسواق؛

(ج) أساليب الكشف عن مؤشرات الممارسات التقييدية؛

(د) إنشاء مصارف بيانات بشأن الأسواق والمؤسسات وتطور قانون المنافسة.

### جزر البهاما

٤٦- ليس لدى جزر البهاما قانون بشأن المنافسة. وفي هذا الصدد، تسعى الحكومة إلى الحصول على المساعدة التقنية من أمانة اتفاق منطقة التجارة الحرة للأمريكتين، ومنظمة الدول الأمريكية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

### بربادوس

٤٧- تود اللجنة التجارية لبربادوس النظر في إمكانية عقد حلقة عمل لمدة تتراوح بين يومين وثلاثة أيام ويكون باب الاشتراك فيها مفتوحاً أمام جميع أصحاب المصلحة، وحلقة عمل إضافية لمدة يوم أو نصف اليوم لموظفي اللجنة وذلك للتركيز على بناء القدرات المؤسسية، من قبيل تقنيات التحقيق والتحليل ووضع أولويات محلية للإنفاذ. وينبغي للبرنامج أن يركز على القانون المحلي للمنافسة المنصفة وأن يتناول الموضوعات التالية:

(أ) عرض مقدمة عامة وخلفية أساسية - أهمية قانون المنافسة لأغراض التنمية الاقتصادية في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة؛ والتفاعل مع سياسة التجارة؛ والتفاعل مع تنظيم الخدمات العامة، خاصة وأن اللجنة التجارية لبربادوس هي التي تنظم الخدمات العامة أيضاً؛ والتطورات الدولية والإقليمية المتعلقة بقانون وسياسة المنافسة.

(ب) تحليل المنافسة والمفاهيم الاقتصادية التمهيدية، بما في ذلك تعريف السوق، وقدرة السوق، وحواجز النفاذ؛

(ج) مناقشة الأحكام الموضوعية الواردة في قانون بربادوس للمنافسة المنصفة بالتركيز على إساءة استغلال الهيمنة، والاتفاقات الأفقية، والقيود الرأسية، واستعراض الاندماجات مع ذكر حالات إفرادية وأيضاً عمليات الترخيص (يتوقع أن تستمر هذه الدورة يوماً ونصف اليوم على الأقل)؛

(د) بناء القدرة المؤسسية للجنة الممارسات التجارية التزيهة والتصدي للتحديات التي تواجه أية وكالة جديدة للمنافسة.

## بنن

٤٨ - بدأت بنن تجربتها بتطبيق قانون وسياسة المنافسة. فجميع المجالات وجميع المسائل ذات الصلة بالمنافسة تم بنن من الآن، سواء على مستوى كوادرات الإدارة المكلفين بمتابعة تطبيق التشريعات المختلفة المعتمدة أو الجاري اعتمادها أو على مستوى المشتغلين في القطاع الاقتصادي والمعنيين بتطبيق هذه التشريعات. ولذلك، قد يكون من المفيد لبنن تنظيم رحلات دراسية وتبادل الخبرات مع بلدان تشهد تحوراً كبيراً في اقتصادها حيث أصبحت المنافسة جزءاً راسخاً من عاداتها. والمسائل أو المجالات التي اختارها سكان بنن على أساس أن لها الأولوية الأولى هي تلك الواردة بالفعل في مشروع القانون النموذجي بشأن المنافسة، وهو المشروع الذي قدمته أمانة الأونكتاد.

## بوتسوانا

٤٩ - طلبت المساعدة من الأونكتاد لصياغة إطار قانون المنافسة في بوتسوانا، وهو عمل تشريعي معقد يحتاج إلى خبرة. ومن المخطط عقد حلقة دراسية لأصحاب المصلحة بشأن مشروع قانون المنافسة في تموز/يوليه ٢٠٠٣ بمساعدة الأونكتاد. وستتوقف كفاءة سلطة المنافسة بعد إنشائها على تعيين أو تدريب موظفين مؤهلين. ولذلك، فإن المساعدة التقنية مطلوبة لبناء لقدرات اللازمة لتنفيذ قانون المنافسة.

## لاتفيا

٥٠- عيّن مجلس المنافسة مجالات يمكن تطويرها والإفادة فيها بنجاح من الدعم التقني الدولي. ويمكن اعتبار استحداث نظام تكنولوجيا المعلومات واحداً من هذه المجالات.

## ليتوانيا

٥١- من شأن عملية انضمام ليتوانيا في الوقت الحاضر إلى الاتحاد الأوروبي أنها تحدد معظم الاحتياجات الراهنة من المساعدة التقنية في مجال سياسة المنافسة. والأهداف الأساسية في هذا الصدد هي تعزيز مجلس المنافسة وإعداده للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والاستعداد لتطبيق قواعد المفوضية الأوروبية لمكافحة الاحتكار والعمل في ظل القانون الأوروبي. وهذه الأهداف هي العناصر الأساسية للمشروعين الجديدين للمساعدة التقنية الوارد وصفهما أدناه.

فكان من المقرر أن يبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ تنفيذ مشروع بشأن "صياغة قانون المنافسة في ليتوانيا" قدمته الوزارة الدانمركية للشؤون الخارجية. وفي إطار هذا المشروع، يتوقع أن يقوم خبراء المعهد الأوروبي الدانمركي بمساعدة "سلطة المنافسة الليتوانية" في صوغ العناصر الأربعة التالية لقانون المنافسة: (أ) الإعفاء الفئوي لاتفاقات التخصص؛ و(ب) الإعفاء الفئوي لاتفاقات البحوث والتطوير؛ و(ج) مبادئ توجيهية بشأن تطبيق الإعفاء الفئوي للاتفاقات الرأسية؛ و(د) مبادئ توجيهية بشأن تطبيق الإعفاءات الفئوية للاتفاقات الأفقية. ولبدء تنفيذ المشروع، سينظم الخبراء الدانمركيون حلقة دراسية بشأن صياغة تقنيات التنفيذ في الاتحاد الأوروبي.

ونظراً إلى أنه يتم تحديث قواعد المفوضية الأوروبية في مجال مكافحة الاحتكار وإضفاء الطابع اللامركزي عليها، وإلى ضرورة تطبيق قانون المفوضية الأوروبية في مجال المنافسة بعد انضمام ليتوانيا، يسعى مجلس المنافسة إلى الحصول على المساعدة من برنامج "التوأمة" (Twinning Light programme) التابع لبرنامج "العمل من أجل التحول الاقتصادي في بولندا وهنغاريا" لتعزيز قدراته. بما يكفل تطبيق وإنفاذ قواعد مكافحة الاحتكار بكفاءة وإعداد المسؤولين للعمل في ظل القانون الأوروبي (مشروع بشأن "تعزيز مجلس المنافسة في قطاع مكافحة الاحتكار"). وأهداف المشروع هي بالتحديد: (أ) زيادة مواءمة سياسة ليتوانيا في مجال المنافسة لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تحديث/تحقيق لامركزية قواعد المفوضية الأوروبية في مجال مكافحة الاحتكار؛ و(ب) إنشاء إجراء للتعاون مع المفوضية وسلطات المنافسة في الدول الأعضاء بشأن القضايا والتشريع؛ و(ج) ضمان تطبيق وإنفاذ قواعد مكافحة الاحتكار بفعالية؛ و(د) تكتيف تدريب موظفي مجلس المنافسة في ميدان مكافحة الاحتكار؛ و(هـ) زيادة التوعية بقواعد مكافحة الاحتكار. وتقرر تنفيذ هذا المشروع في نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

## جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

٥٢ - تحتاج سلطة مكافحة الاحتكار إلى المساعدة في المجالات التالية (ترد الإشارة إلى الوسائل التي يمكن بها تلبية هذه الاحتياجات بين أقواس):

(أ) المساعدة التشريعية - وضع التشريع الثانوي والمبادئ التوجيهية (إجراء مشاورات/إيفاد خبراء لمدد قصيرة)؛

(ب) المساعدة التنفيذية - إجراء تحقيقات لإنفاذ القوانين (مشاريع منفصلة)؛

(ج) المساعدة في الدعوة إلى المنافسة: (أ) المساعدة في تحليل قطاعات معينة خاضعة للتنظيم (إيفاد خبراء لمدد قصيرة لإجراء مشاورات)؛ و(ب) المساعدة في تنظيم حملة للتوعية العامة (عقد حلقات دراسية، وحلقات عمل، ومؤتمرات، وإصدار نشرات)؛

(د) تدريب الموظفين - تقنيات التحقق (إيفاد خبراء لمدد قصيرة، توفير التمرين الداخلي، تنظيم جولات دراسية).

## ملاوي

٥٣ - تحتاج ملاوي إلى المساعدة في المجالات التالية:

(أ) الدعوة إلى إرساء ثقافة المنافسة/وتوعية المستهلكين في هذا المجال؛

(ب) توفير التدريب على مستويات مختلفة - تنظيم إلحاقات تدريبية، والتمرين الداخلي، والتدريب داخل المؤسسات، وعقد حلقات دراسية وحلقات عمل؛

(ج) برامج تبادل الموظفين؛

(د) الجولات الدراسية؛

(هـ) استعراض الإطار المؤسسي؛

(و) وضع اختصاصات لأمانة ومجلس لجنة ملاوي للمنافسة؛

(ز) المساعدة التقنية في هذا المجال لوضع اللوائح والمبادئ التوجيهية وإجراء التحقيقات؛



(ح) الخدمات الاستشارية؛

(ط) إضفاء الصبغة المؤسسية على لجنة ملاوي للمنافسة؛

(ي) الربط الشبكي مع سلطات أخرى معنية بالمنافسة ومع الأونكتاد والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إلخ؛

(ك) تعيين شركاء تعاونيين آخرين مثل وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والنرويج؛

(ل) أية مساعدة تقنية أخرى ذات صلة قد تكون لازمة.

## ماليزيا

٥٤- تطلب وزارة التجارة المحلية وشؤون المستهلكين المساعدة التقنية في المجالات التالية:

(أ) وضع مخطط برنامج لدعم الحكومة والقطاع الخاص. والبرنامج مخصص كما يلي:  
١٠ الوزارات/الوكالات المركزية؛ و٢٠ حكومات الولايات؛ و٣٠ السلطات المحلية؛ و٤٠ رابطات التجارة؛ و٥٠ الهيئات النظامية؛ و٦٠ المنظمات غير الحكومية؛

(ب) وضع برنامج تثقيف عام لأفراد الجمهور حول مفهوم مبررات قانون المنافسة وهيئاته التنظيمية، بما في ذلك تجارب بلدان أخرى؛

(ج) وضع برنامج تدريبي متخصص للموظفين التنفيذيين القضائيين في سلطات المنافسة، بمن فيهم:  
١٠ موظفو وزارة التجارة الداخلية وشؤون المستهلكين؛ و٢٠ المدعون العامون في غرف النائب العام؛ و٣٠ قضاة محاكم الصلح والمحاكم المدنية والمحكمة العليا؛

(د) توفير الدعم المالي والتقني للقيام بما يلي: ١٠ تطبيق برنامج الدعم؛ و٢٠ تقديم المساعدة للموظفين بشكل متواصل؛

(هـ) توفير المساعدة التقنية والدعم المؤسسي لإنشاء المؤسسات التالية: ١٠ مكتب التجارة الترفيهية تحت رعاية وزارة التجارة الداخلية وشؤون المستهلكين؛ و٢٠ لجنة مستقلة للتجارة الترفيهية؛ و٣٠ مركز لبحوث المنافسة يلحق بوزارة التجارة الداخلية وشؤون المستهلكين؛

(و) إجراء دراسة في ماليزيا بشأن الاندماجات والحيازات لتحديد ما يلي بوجه خاص: ١٠ حالة السوق الراهنة والممارسات الجارية فيها؛ و ٢٠ مستويات العتبة/الانطلاق الملائمة؛

(ز) استحداث موارد خاصة للمنافسة ووضع قاعدة بيانات تشمل: ١٠ إنشاء مكتبة موسعة بوزارة التجارة الداخلية وشؤون المستهلكين وتزويدها ببيانات/مواد كافية بشأن التجارة/المنافسة التريهة؛ و ٢٠ تخصيص موقع على الإنترنت للمنافسة، لصالح وزارة التجارة الداخلية وشؤون المستهلكين؛ و ٣٠ مواد تثقيفية بشأن المنافسة تكون في متناول الجمهور؛

(ح) استعراض مشروع قانون المنافسة في ماليزيا.

#### موريشيوس

٥٥ - لا يزال تنفيذ قانون المنافسة في مرحلته الأولى في موريشيوس. ونظراً لما تنفرد به موريشيوس من خصائص بوصفها بلداً نامياً جزرياً صغيراً ولأن لسياسة المنافسة بعداً دولياً، فثمة حاجة ماسة إلى الحصول على المساعدة التقنية لتعزيز بناء القدرات في هذا الميدان.

#### موزامبيق

٥٦ - ليس لدى موزامبيق أي قانون للمنافسة. ولذلك، فإن ما يمكن أن يساعد موزامبيق ويفيدها هو الحصول على الدعم التقني والمالي لوضع وصياغة قانون وسياسة للمنافسة ولبناء قدرة الموظفين الذين سيكلفون بإدارة وكالة المنافسة في المستقبل والمسائل ذات الصلة.

#### ناميبيا

٥٧ - قد يلزم تقديم المساعدة التقنية لتنفيذ قانون المنافسة وإنشاء الهياكل الأساسية وتدريب المسؤولين متى أصبح القانون سارياً. ويمكن أن تطلب وزارة التجارة والصناعة المساعدة التقنية من الأونكتاد إذا اقتضت الضرورة ذلك وبعد تقييم الاحتياجات على نحو ملائم.

#### الفلبين

٥٨ - من بين القضايا التي يجب أن توفر لها المساعدة التقنية على سبيل الأولوية ما يلي:

(أ) عقد حلقة دراسية وطنية بشأن سياسة المنافسة بمشاركة منظمة التجارة العالمية؛

- (ب) اقتراح لوضع مشروع عن "تبادل المعلومات بشأن سياسة المنافسة في اقتصادات البلدان الأعضاء في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ" مع الأمانة الوطنية للمنتدى؛
- (ج) تنمية رأس المال المادي والبشري، أي تدريب القضاة، ونوعية المستهلكين، والعاملين في الأوساط التجارية وموظفي الحكومة؛
- (د) الدعوة إلى وضع سياسة للمنافسة لتيسير وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لسياسة الحكومة. وينبغي الاهتمام بالإجراءات الحكومية التي تؤثر على المنافسة بصورة مباشرة، لاسيما فيما يتعلق بأنظمة الاحتكارات الطبيعية، من قبيل الطاقة والنقل البحري؛
- (هـ) تنظيم حملة للإعلام والتوعية، مع زيادة التركيز على توافق الآراء وعلى قطاع الأعمال والمسؤولين الحكوميين، لتوعية الجمهور بضرورة وفوائد تهيئة بيئة مؤاتية للمنافسة.

### الاتحاد الروسي

٥٩- نظراً إلى قلة المؤلفات الصادرة بالروسية عن قانون وسياسة المنافسة، تحتاج سلطات مكافحة الاحتكار في روسيا وغيرها من بلدان رابطة الدول المستقلة إلى نشرات بالروسية في هذا المجال. وتقدر وزارة الاتحاد الروسي المعنية بسياسة مكافحة الاحتكار ودعم تنظيم المشاريع (الوزارة الروسية) تمام التقدير المساعدة التقنية التي يتيحها الأونكتاد والاتحاد الأوروبي في هذا المجال، ولكن الاحتياجات القائمة في هذا المجال لا تزال تتجاوز بكثير المساعدة المقدمة. وتشدد الوزارة الروسية مرة أخرى على أهمية توجيه التعاون التقني لدعم المنافسة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وهو أمر يمكن تنفيذه عن طريق النشرات. ويمكن تحقيق هذا الهدف أيضاً بتنظيم اجتماعات مختلفة في شكل موائد مستديرة ومؤتمرات صحفية بمشاركة المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني ودوائر الأعمال.

٦٠- ومن السمات المحددة التي تتسم بها الوزارة الروسية بوصفها هيئة متلقية للمساعدة التقنية (وغيرها من هياكل مكافحة الاحتكار في رابطة الدول المستقلة) هي أن أقلية بسيطة جداً من موظفيها يتحدثون لغات أجنبية. وهذا يحول دون تبادل المعلومات وإجراء المشاورات. ولذلك تحتاج الوزارة الروسية إلى إدراج خدمات الترجمة ضمن المساعدة التقنية التي تقدم إليها، وبخاصة تنظيم دورات لتدريس اللغة الإنكليزية في المجال التجاري لموظفيها.

### توغو

٦١- فيما يلي احتياجات حكومة توغو إلى المساعدة التقنية في مجالي قانون وسياسة المنافسة:

(أ) مجالات أنشطة المساعدة التقنية: ١١` تعزيز قدرات الهياكل المكلفة بالمنافسة، لاسيما اللجنة الوطنية للمنافسة والاستهلاك؛ و ٢٢` تدريب موظفي الإدارة (منهم رجال القضاء) والمشتغلين في القطاع الاقتصادي لتنمية ثقافة المنافسة؛

(ب) المجالات المحددة التي تحتاج إلى المساعدة: ١١` سياسات مكافحة الاحتكار؛ و ٢٢` أوجه الاتفاق بشأن المركز المهيمن وإساءة استغلاله؛ و ٣٣` المساعدات العامة للتصدير؛ و ٤٤` الشفافية وعدم التمييز في مجال المنافسة؛ و ٥٥` تسوية المنازعات ذات الصلة بالمنافسة.

### تونس

٦٢- رغم تطور البيئة القانونية والمؤسسية، فإن من الصعب وضع قواعد المنافسة موضع التنفيذ الفعلي. وعموما ما يعزى ذلك إلى هيكل السوق وتصرفات المشتغلين في القطاع الاقتصادي والمستهلكين وإلى عدم وجود وسائل فعالة للاتصالات. ومجلس المنافسة التونسي على علم بهذه الحالة وينوي وضع برنامج كبير تكون له الأهداف التالية: (أ) تعزيز قدرة تدخّل المجلس في حالة وجود خلل في سير عمل السوق الداخلية؛ و(ب) توعية المشتغلين في القطاع الاقتصادي والأوساط القضائية بقواعد المنافسة. ويتضمن هذا البرنامج أربعة عناصر أساسية هي: ١١` تدريب موظفي المجلس؛ و ٢٢` تقديم المساعدة التقنية لتشكيل قاعدة بيانات؛ و ٣٣` تعزيز ثقافة المنافسة؛ و ٤٤` المعدات. ويتمنى مجلس المنافسة الحصول على مساعدة تقنية ومالية لإنجاز هذا البرنامج في إطار تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف.

- - - - -